

يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٧٦ ، أصدرت سكرتيرة الدولة للجامعات الفرنسية السيدة « أليس سوني » قانونا جديدا لاصلاح المرحلة الثانية من التعليم الجامعي ، ويسمح القانون للرأسماليين بالاشرف على توجيه الطلاب نحو الاختصاصات التي يحتاجها اقتصاد البلاد الرأسمالي .



فرنسا

مكتبة عميد الطبقة والكاملة العالمية

هل تتحول الانتفاضة الطلابية في فرنسا الى ثورة شاملة ؟

اصلاح جامعي أم إلغاء

بتام : علي بن عاشور

ويجيء هذا القانون في « عر » الزمسة الاقتصادية التي تعصف بفرنسا كغيرها من البلدان الرأسمالية الاخرى والتي على الرغم من فتاوي أرباب الخبراء الاقتصاديين تزداد تفاقما يوما عن يوم . وثاني البطالة كاحدى تعبيراتها التي تهدد بدميا كل انسان في خبزه اليومي . فالانسان ينام ولا يدرى ماذا سيحل به غدا ، لكنه يدرك انه سيفقد شيئا ما ، وبالتالي فانسه يوميا بانتظار المهجول . ولعل اكثر فئات المجتمع انتصارا لذلك هم الشباب . فقد بلغت نسبة

بطالة الشباب ( أي الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما ) ٤٠٪ من مجموع العاطلين عن العمل . لهذا وفي معرض تبريرها لصدور القانون : قالت سكرتيرة الدولة : « ان قانون الاصلاح يأتي في سياق مكافحة البطالة لدى الشبيبة المثقفة » . ذلك ان ٧٠٠ ألف طالب جامعي في فرنسا ( مقابل ٢٥٠ ألف في ألمانيا و ٢٥٠ ألف في بريطانيا ) يعرفون قبل غيرهم ان ٨٠ ألف فقط منهم سيحصلون على الشهادة الجامعية وان نصف هؤلاء ( ٤٠ ألف ) فقط أيضا سيتوظفون في

سيخلق للرأسمالية مزيدا من المشاكل ( وخاصة النوعية منها ) . قلنا ان قانون الاصلاح الجامعي الجديد جاء لتنظيم الشباب ، وبالمقابل فان الرئيس جيسكار ديستان أصدر جملة قرارات اخرى لتنظيم العمال ، فقد نصت تلك القرارات على اصلاح نظام الضرائب بما يخفف العبء على كامل الفئات الشعبية كما نصت على مشاركة العمال في تسيير المصانع والمؤسسات الاقتصادية ، ولا تعدو هذه المشاركة عن كونها استغلال الإبداعات العمالية في تسيير المؤسسات على أحسن وجه ، نظرا لان العمال هم الذين يعرفون كيفية الإنتاج باعتبارهم المنتجين المباشرين ، لذا فان هذا التسيير ما هو بالنهاية الا تسيير العمال لاغترابهم الذاتي . وهذا ما أدركه العمال برفضهم لقرارات جيسكار ديستان ، رغم رفض الكثير من أرباب العمل لتلك القرارات لانهم اعتبروها « يسارية زيادة عن اللزوم » !

لذا دخل الكثير من أماكن العمل في الاضرابات احتجاجا على قرارات ديستان اضافة للمطالب الاقتصادية الملحة ، حيث أعلن العمال انهم لن يتوقفوا عن ذلك حتى أول أيار الذي قرره العمال والنقابات : « أول أيار استثنائي » قصد تصعيد مظاهر النضال ضد السلطة وأرباب العمل .

المظاهرات والاضرابات تجتاح فرنسا

وفي انتظار أيار « الاستثنائي » أيضا ، ومنذ أكثر من شهرين ، نادى الطلاب ومختلف تنظيماتهم النقابية في جميع الاحياء الجامعية والمعاهد والكليات الى جمعيات عمومية مفتوحة لمناقشة قانون « اصلاح المرحلة الثانية من التعليم الجامعي » . وسرعان ما بدأت لجان الاضرابات ولجان المظاهرات ولجان التعبئة المنتجة من القاعدة مباشرة في النشك : من كلية الى كلية ، ومن جامعة الى أخرى حتى شملت الـ ٧٦ جامعة الموجودة في فرنسا ، وعبر الطلاب عن رفضهم القاطع للقانون الجديد باعلان الاضرابات المفتوحة في الجامعات واحيائها وتنظيم المظاهرات من باريس ، ليون ، مرسيليا ، بوردو ، غروبول ... وباختصار في طول البلاد وعرضها واضطر الطلاب في كل تظاهراتهم تقريبا الى استعمال وسائل العنف مقابل العنف الهمجى الذي واجهتهم به أجهزة قمع السلطة ، منسحلين بكوكتيلات المولوتوف والعصي الحديدية والحجارة ... وكانت المظاهرات تجمع عشرات الألوف من الطلبة ولا تنفك الا اثر وقوع المعارك الدامية مع الشرطة وسقوط عشرات ، وفي احياء اخرى ، مئات الجرحى من الطرفين ( ٢٢ جريحا من رجال الشرطة في مظاهرة ١٦ آذار في باريس وحدها ) اضافة لعشرات الطلاب الذين تعتقلهم السلطة اثناء كل مظاهرة . بينما كانت تشل جميع مظاهر الحياة في مدن باكملها : فحركة المرور تتوقف

والمحلات تغلق ابوابها خوفا من عنف الطلاب او ضراوة الاشتباكات مع الشرطة . وحسنا فعل الطلاب ، حينما لا ينسون في كل مرة مهاجمة عدد من المحلات التجارية الكبرى انتقاما من الرأسماليين . وفي احدى تظاهراتهم ، لم ينس الطلاب ان يكونوا أمميين ، عندما اضرموا النار في مبنى القنصلية الاسبانية في مديسه ليون تعبيرا عن تضامنهم مع عمال اسبانيا في نضالهم ضد سلطة خوان كارلوس الفاشية .

مئات الجرحى ، والطلبة مستثمرون

مع تعنت السلطات الفرنسية ورفضها الرجوع عن « قانون الاصلاح » راهنت سكرتيرة الدولة للجامعات على عطلة الربيع ، حيث اعتقدت ان حركة الطلاب الاحتجاجية ستتوقف مع بداية العطلة في حين ستتكفل الامتحانات التي تلي انتهاء العطلة بدمع الطلبة حتى عن التفكير في استئناف حركتهم . الا ان مراهند السكرتيرة - لسوء حظها - كانت حاضرة . فبالاضافة الى ان الطلاب في بعض الجامعات قد رفضوا حتى مغادرتهم وعسكروا فيها معلمين احللتها ( جامعه اميان مثلا ) ، فان الحركة بانتهاج العطلة عادت أكثر شدة وعمقا ومرعبه في نفس الوهب السلطة البورجوازية باحتمالات قدوم أيام عجاف قد تكون أكثر رعبا من يوميات أيار ٦٨ العارمة . ولعل أقوى مظاهر الحركة بعد العطلة هي مظاهرات ١٥ نيسان التي عمت كل المدن الفرنسية وسقطت اثناءها مئات الجرحى من الطلاب والشرطة اثر الاشتباكات العنيفة التي دارت من حي الى حي ومن شارع الى شارع . وقد أعلن طلاب باريس بعد اعتقال عدد كبير من رفاقهم ان الحي

اللاتيني ( حيث توجد كليات السوربون ) قد أصبح منطقة محررة بعد ان تراجعت منه الشرطة ، مثلما تراجعت في أيار ٦٨ أمام متاريس الطلبة والعمال .

تأييد من الجميع ...

منذ اللحظات الاولى لتحرك طلاب الجامعات ، انضمت معظم ثانويات فرنسا واعلنت الاضراب العام وشارك تلامذتها في مختلف المظاهرات التي جرت قبل وبعد العطلة الربيعية . كما انضم اساتذة الجامعات والثانويات ونقاباتهم التي الطلبة واعلنوا تأييدهم للطلبة بشتى الوسائل وانهم هذه المرة يدا في يد مع الطلبة ضد السلطة وحتى تحقيق مطالبهم . وقد قرر مجلس رؤساء الجامعات الفرنسية في اجتماعه يوم ١٦ نيسان رفضه لقانون الاصلاح ، بل ان بعض الرؤساء قد صرحوا بأنهم سيمددون السنة الجامعية حتى يتمكن الطلاب من مواصلة نضالهم حتى الغاء القانون ، وجاء ذلك كرد على التهديد الذي اطلقتته سكرتيرة الدولة للجامعات حين قالت انها ستكون مضطرة . في حاله استمرار الاضطرابات : الى الغاء الامتحانات وبالتالي الغاء السنة الجامعية ٧٥ - ١٩٧٦ على حساب الطلاب .

أمام عنف السلطة الذي لم يسبق له مثيل عبرت بعض النقابات العمالية اليسارية عن تأييدها المطلق لحركة الطلاب حتى تحقيق مطالبهم ، وخاصة الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية ( ثاني النقابات الفرنسية ) التي هددت السلطة على لسان رئيسها السيد ادمون مير . ورغم مساندتها عن طريق مهرجانات التضامن التي



سكرتيرة الدولة للجامعات : أليس سوني سيبيتي



اصطدام مع أجهزة القمع